التنويع والتطور في عمليات التحول الاقتصادي لبلدان شمال أفريقيا

**مشروع توصيات اجتماع فريق الخبراء**

حدد الاجتماع عددا من الدعائم التي ينبغي أن تركز عليها الجهود: الارتقاء بالمستوى المؤسساتي، والحوكمة، ومناخ الأعمال، إعادة تموضع الدول ، نموذج التنمية المستدامة. ويعتبر التكامل الإقليمي أيضا دعامة مشتركة هامة بالنسبة لشمال أفريقيا، نظرا للإمكانات المهمة غير مستغلة. و ستشكل هذه الدعائم قاعدة لتحديد محاور التدخل وصياغة التوصيات السياسية.

**الإصلاح المؤسسي والحوكمة**

1. تحديد الرهانات والأهداف المشتركة التي تفرض توجهات السياسة الصناعية الطموحة. لذا يجب إنجاز دراسات من أجل توضيح التوجهات المستقبلية والاحتياجات في مجال المساعدة التقنية للبلدان الشريكة فيما يتعلق بتفعيل السياسات الصناعية.
2. مأسسة الحوار بين القطاعين الخاص والعام على مستوى القطاعات والكتلات. وخاصة إنشاء لجنات موضوعاتية تتيح إرساء الإصلاحات اللازمة من أجل تطوير الشراكات العمومية/ الخاصة . ويتعين على هذه السياسات أن (i) تركز على طابع الربح المتبادل لهذه الشراكة، و(ii) الارتكاز على أهداف التنمية.
3. تعزيز الشفافية عبر آليات تدبير المعلومة وانخراط مختلف الشركاء في اتخاذ القرار.
4. تطوير الحوكمة الاقتصادية عبر إرساء آليات تقييم، مثال التدبير حسب الهدف واعتماد إصلاحات ترمي إلى تعزيز دولة القانون.

**دور الدولــــــة**

1. إعادة النظر في السياسة الصناعية، التي تستلزم من دولة القانون لعب دور طلائعي لتكون متكاملة، ودينامية، وشاملة، وشفافة، ترتكز على محتوى معلوماتي مهم وآليات تتبع التقييم.
2. استهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بناء على الإستراتيجية الصناعية السارية وكذا ضمان إمكانات قوية لنقل المهارات والتحويل التكنولوجي.
3. إتباع سياسة اقتصاد كلي سليم، منسجمة مع السياسة الصناعية الطموحة. وفي هذا الإطار تعتبر مسألة الانسجام مع معدل الصرف من الأهمية بمكان.

**دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (مقاربة عمودية)**

1. وضع إصلاحات على مستوى القطاعات، لدعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ويجب أن تهم بالأساس القطاع الصناعي، لاسيما تكتيل الاقتصاد عبر إنشاء أقطاب صناعية للتسريع بعجلة التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي.
2. تشجيع التدخلات المباشرة والدقيقة من أجل انطلاق أنشطة جديدة بشراكة مع القطاع الخاص، وتحسين عملية الاستقطاب الداخلي للقطاع الهش مقارنة مع القطاع المحمي (انخفاض العملة على المستوى الداخلي).
3. جذب المقاولات الأجنبية باعتبارها محركا للتواصل مع سلاسل الإنتاج العالمية.
4. إضفاء قيمة إضافية للمواد الأولية في البلدان التي تحتل فيها مكانة كبيرة ضمن الاقتصاد وإعادة هيكلة فروع صناعية كبرى لإعطاء دفعة كبيرة ليس عبر الاستثمار العام بل من خلال استثمارات المقاولات الخاصة الكبرى.
5. تطوير الدراسات القطاعية الدقيقة: تحديد القطاعات، تحديد الشروط الأساسية (عرض/ طلب، القدرات الموجودة)، المميزات الهيكلية للسوق والاستراتيجيات المنسجمة بالنسبة للمقاولات المعنية (لاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة).

**على مستوى مجموع القطاعات ( مقاربة أفقية)**

1. دعم الرأس المال البشري من أجل مواكبة عملية التطوير ووضع إستراتيجية على المدى البعيد من أجل ضمان قدرات فعلية من اليد العاملة، مؤهلة ومنتجة للاستجابة لمتطلبات الاستراتيجيات الصناعية الجديدة.
2. تطوير الذكاء الاقتصادي ووضع إستراتيجية يقظة داخل الدول و على المستوى الإقليمي إذا أمكن.
3. تطوير السلاسل اللوجيستيكية وتيسير التجارة وتشجيع الانخراط ضمن الاتفاقيات الدولية بما فيها الاتفاقيات الخاصة بالأمم المتحدة.
4. تعزيز الانفتاح المالي وتحسين الحصول على التمويل، وكذلك تعزيز آليات تمويل الصادرات.

**التكامل والتعاون الإقليمي**

1. مواصلة وتعميق التكامل الإقليمي بهدف توحيد الأسواق الوطنية، يضمن نجاعة أكبر لعمليات الإنتاج والمبادلات واستقطاب أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر.
2. إجراء إصلاحات على السياسات الصناعية، تتيح تشجيع تطوير أنشطة الاستثمار الإقليمي وتحفيز المقاولات الوطنية الكبرى على التوسع على الصعيد الإقليمي.
3. دعم إنشاء وتنسيق سلاسل القيمة الإقليمية، لاسيما داخل القطاعات ذات القيمة المضافة العالية من خلال إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بعرض المعلومة وتسهيل الإجراءات الإدارية لهذا الغرض.
4. تعزيز استقطاب المنطقة عبر خلق الانسجام في إطار تشريعي من أجل تيسير لاستقرار حر للمستثمرين داخل المنطقة، لاسيما تطوير سلاسل القيمة أو إدماج مكتسبات الاستثمارات الخاصة.
5. تقليص الفجوة بين مختلف الأنظمة البنكية داخل بلدان شمال أفريقيا، وتطوير نظام المعلومة داخل المنطقة من شأنها تدبير مخاطر العمليات بين الحدود.
6. تنويع الشركاء التجاريين (الشريك الأقوى حاليا هو الاتحاد الأوربي)، وتحسين أسواق المنتجات الأكثر تطورا ذات القدرات على المستوى الوطني، ودون الإقليمي، والقاري.